وجاءت هذه الانشطة في الوقت الذي ادرك بيرس وحلفاؤه الاميركيون ان الشريك المصري القديم وكذلك الشريك الاردني المحتمل متوجسان من المساهمة في عملية الاحياء تلك دون الحصول على تغطية مناسبة. لذا قرر بيرس وحلفاؤه كساء السياسة القديمة بوشائح طبعت عليها العلامة التجارية «مؤتمر دولي». ومن خلف هذه الوشائح اجريت لقاءات بيرس مع ملك المغرب الحسن الثاني، عراب كامب ديفيد، في ايفران، ومع الرئيس المصري حسني مبارك، في الاسكندرية. وحالياً تبذل الجهود لجذب الاردن للتعاون مع الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، في اطار ما يمكن تسميته «كامب ديفيد - ب».

وفي اطار الحلقة الاولى من الدراما التي حاكها رجال بيرس وريغان معاً، سمعت صيغة تعهد ما لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، اطلقها بيرس ومبارك في المؤتمر الصحافي الذي عقداه بعد قمة الاسكندرية. غير انه بعد اربعة أيام فقط، ظهرت الحلقة الثانية من هذه الدراما، من خلال زيارة بيرس لواشنطن، والتقائه وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، حيث اوضح بيرس، علانية، «ان اسرائيل ليست بحاجة الى مؤتمر دولي، وقد وافقت على هذه الفكرة استجابة لطلب اميركي ينبع من حاجة الاردن الى تغطية وحماية دوليتين» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/١٦).

حيثيات الزيارة

بعد عودة رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، من قمة الاسكندرية، عقد مجلس الوزراء الاسرائيلي المصغر جلسته الاسبوعية، واستمع خلالها الى تقرير من رئيس الحكومة حول مضمون ونتائج محادثاته مع الرئيس المصري حسني مبارك. واكد بيرس عزمه على المضي قدماً بهدف التوصل الى عقد مؤتمر دولي تمهيدي، انسجاماً مع البيان الذي تلاه في الكنيست قبل عامين بعد خطابه في الجمعية العمومية للامم المتحدة. واوضح بيرس ان المؤتمر الدولي لن يحل محل المفاوضات المباشرة؛ كما لن تكون له صلاحية فرض الحل او الغاء الاتفاقات القائمة. واضاف ان المؤتمر المقترح سيكون مجرد نقطة انطلاق نحو مفاوضات مباشرة عبر لجان جغرافية - ثنائية تتفرع منه (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/٩/١٥).

من جهة اخرى، افادت المصادر المطلعة بأن وزراء الليكود وفي مقدمهم القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، اسحق شامير، ونائب رئيس الحكومة وزير البناء والاسكان، دافيد ليفي، اكدوا، في تلك الجلسة، معارضتهم القوية لتشكيل «لجنة تحضيرية» تمهيداً لعقد المؤتمر الدولي، حيث قال شامير: «ان قمة الاسكندرية سارت قدماً بمسار السلام وبالعلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل. كذلك اثبتت النجاعة الكامنة في المفاوضات المباشرة... اما المؤتمر الدولي، فهو النقيض التام للمفاوضات المباشرة لانه ينطوي على خطر فرض الحل الذي لا نرغبه» (**دافار** ، ١٩٨٦/٩/١٥).

ورداً على ما قالته اوساط في مكتب رئيس الحكومة من ان حكومة بيغن اتخذت، في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧، قراراً يؤيد عقد مؤتمر دولي، قال شامير: «ان هذا الادعاء غير واقعي، لان القرار اتخذ قبل اتفاقات كامب ديفيد. وفي حينه ايدت ادارة الرئيس الاميركي جيمي كارتر عقد مؤتمر دولي للشرق الاوسط، بينما لادارة الرئيس الاميركي رونالد ريغان الحالية تحفظات منه. لذا ينبغي على حكومة اسرائيل العمل ازاء هذا الموضوع بالتنسيق التام مع الولايات المتحدة» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/١٥).

وشارك شامير في هذا الرأي نائب رئيس الحكومة وزير البناء والاسكان، دافيد ليفي، الذي قال: «ان اتفاقات كامب ديفيد تقضي باجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية، وينبغي التقيد ببنود هذه الاتفاقات» (**المصدر نفسه**).

ورداً على معارضة الليكود للمؤتمر الدولي والمطالبة باجراء مفاوضات مباشرة، قال مدير عام وزارة الخارجية السابق، جدعون رفائيل: «ان